المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 129-144

The Role of Financial Inclusion in Achieving the 2030 Sustainable Development Goals: A Field Study on Commercial Banks in the Western Region

Laila Moloud Ahmed Al-Kar *
Department of Accounting, Faculty of Economics – Al-Ajaylat, University of Zawia, Al-Ajaylat, Libya
*Corresponding author: l.alkar@zu.edu.ly

دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030
دراسة ميدانية على المصارف التجارية بالمنطقة الغربية

أ. ليلى مولود أحمد الكار *
قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد – العجيلات، جامعة الزاوية، العجيلات، ليبيا

Received: 21-11-2025; **Accepted:** 25-01-2026; **Published:** 05-02-2026

Abstract:
The primary objective of this study is to explore the role of financial inclusion in achieving the 2030 Sustainable Development Goals (SDGs). It also aims to provide evidence-based practical recommendations to assist policymakers, banks, and regulatory bodies in Libya in formulating effective national strategies that promote financial inclusion as a tool for comprehensive sustainable development. To achieve these objectives, the study adopted a descriptive-analytical approach, utilizing a peer-reviewed questionnaire distributed to employees of commercial banks in the Western Region. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was employed for data analysis. The study reached a key conclusion: financial inclusion plays a significant role in achieving the 2030 Sustainable Development Goals.

Keywords: Financial Inclusion, Sustainable Development, Commercial Banks, Libya.

الملخص :
يكمن الهدف الاساسي من إجراء هذه الدراسة هو معرفة دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ، وكذلك تقديم توصيات عملية قائمة على الأدلة: بهدف مساعدة صناع القرار والمصارف والهيئات الرقابية في ليبيا على صياغة استراتيجيات وطنية فعالة لتعزيز الشمول المالي كأداة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة, ولتحقيق أهدافها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، إذ تم استخدام صحيفة استبيان بعد تقييمها وتحكيمها ومن ثم توزيعها على الموظفين العاملين بالمصارف التجارية بالمنطقة الغربية ، واستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل الإجابات إحصائيا، وتم التوصل إلى نتيجة رئيسية أن للشمول المالي دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية المستدامة، المصارف التجارية، ليبيا.

1. مقدمة

تُعد التنمية المستدامة الإطار العالمي الجديد الذي تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا السياق، برز مفهوم الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة متوازنة وعادلة، خاصة في الدول النامية والناشئة مثل ليبيا. فالشمول المالي لا يعني فقط إتاحة الخدمات المالية الرسمية كالإيداع، والتمويل، والتأمين، والتحويلات لمختلف فئات المجتمع، بل يتعدى ذلك ليشكل أداة فاعلة لمكافحة الفقر، وتعزيز العدالة الاقتصادية، وتحقيق الشفافية، والحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة.

في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية العميقة التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الماضية، أصبح تعزيز الشمول المالي ضرورة وطنية واستراتيجية، في سبيل إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. إلا أن الواقع يشير إلى أن مستويات الشمول المالي في ليبيا لا تزال متدنية مقارنة بالمتوسط الإقليمي والدولي، ويُعزى ذلك إلى جملة من التحديات البنيوية والهيكلية تتعلق بضعف البنية التحتية المصرفية، وانخفاض الثقافة المالية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، ومحدودية الأدوات المالية الرقمية.

ومع ازدياد الاهتمام بأجندة التنمية المستدامة (2030) التي أقرتها الأمم المتحدة، أضحى من الضروري تحليل العلاقة بين الشمول المالي وأبعاد التنمية المستدامة، خاصة في سياق الاقتصاد الليبي، الذي يعاني من هشاشة مالية واقتصادية واجتماعية وبيئية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف آليات الشمول المالي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، مع التركيز على التحديات القائمة وسبل المعالجة.

2. الدراسات السابقة

حظي موضوع الشمول المالي وعلاقته بالتنمية المستدامة باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والتنموية، بوصفه أحد المداخل العملية لتعزيز النمو وتحسين العدالة الاجتماعية وتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وقد انصبّ جانب مهم من هذه الأدبيات على توضيح مفهوم الشمول المالي وسبل قياسه، وفهم محدداته ومعوقاته، وربطه بمخرجات تنموية متعددة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الشمول المالي لا ينعكس فقط على المؤشرات الاقتصادية الكلية، بل يمتد إلى تمكين الفئات الأقل حظًا؛ إذ توصلت دراسة (**Singh & Roy, 2015**) إلى أن تعزيز الشمول المالي يسهم في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية، بما يدعم عددًا من أهداف أجندة 2030. وفي المقابل، ركزت دراسات أخرى على بناء أطر قياس الاستدامة ذاتها؛ حيث قدمت دراسة (**Sachs et al., 2016**) إطارًا لقياس التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، مؤكدة أن النمو الاقتصادي وحده غير كافٍ ما لم يترافق مع سياسات داعمة للعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

ومن زاوية القياس والواقع العالمي، اعتمدت دراسة (**Demirgüç-Kunt et al., 2018**) على بيانات **Global Findex** لإبراز الفجوات بين الدول المتقدمة والنامية في الوصول إلى الخدمات المالية، وأشارت إلى أن توسيع البنية التحتية المالية الرقمية يمكن أن يرفع مستويات الوصول خصوصًا لدى الفئات الهشة. وضمن سياق الدول النامية، خلصت دراسة (خالد، 2018) إلى أن السياسات المالية الداعمة لدمج الفئات المهمشة ترتبط بتحسن مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما تناولت دراسة (هيام سالم زيدان أحمد، 2019) تحديات تطبيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مع التأكيد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز فاعلية التنفيذ وتحسين النتائج التنموية.

وعلى مستوى الأثر المؤسسي والاستقرار، أوضحت دراسة (**Ozili, 2020**) أن زيادة استخدام الخدمات المالية الرسمية قد تقلل الاعتماد على الأنشطة غير الرسمية، لكنها تتطلب أطرًا تنظيمية فعّالة لضمان الشفافية وحماية المستهلك. وفي اتجاه مكمل، شددت دراسة (**Rebbouh, 2020**) على ضرورة دمج الاعتبارات البيئية ضمن الخطط التنموية، خاصة في الدول النامية تحت الضغوط الاقتصادية. كما بينت دراسة (**Barajas et al., 2020**) أن تحسين الوصول للخدمات المالية يعزز النمو الشامل ويخفض مستويات الفقر، بما يدعم مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت دراسة (العيسوي، 2021) وجود فجوات في الخدمات المالية بين الحضر والريف في عدد من الدول العربية، مع إبراز دور التكنولوجيا المالية في تقليص تلك الفجوات وتحسين مستوى الشمول المالي.

على الرغم من اتفاق الأدبيات على أن الشمول المالي يمثل أداة داعمة للتنمية المستدامة عبر تحفيز النشاط الاقتصادي وتقليص الفجوات الاجتماعية، فإن أغلب الدراسات تُبرز بصورة أوضح البعدين الاقتصادي والاجتماعي، بينما يحظى البعد البيئي باهتمام أقل. كما أن الدراسات التطبيقية التي تتناول الواقع الليبي على وجه الخصوص لا تزال محدودة، بما يترك حاجة بحثية لقياس أثر الشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030) في السياق الليبي بالاعتماد على بيانات ميدانية.

3. مشكلة الدراسة

على الرغم من تزايد الجهود الدولية والمحلية لتعزيز الشمول المالي باعتباره أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن التجربة الليبية ما زالت تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون تفعيل دوره بالشكل المطلوب.

فلا تزال نسبة كبيرة من السكان، خاصة في المناطق الريفية والهامشية، خارج المنظومة المصرفية الرسمية، كما أن ضعف الثقافة المالية وعدم توافر الخدمات المالية الرقمية على نطاق واسع يقللان من فرص تحقيق الاستدامة في هذا القطاع.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في "قصور مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، بسبب تحديات هيكلية ومجتمعية ومؤسساتية تحدّ من فعالية هذا الشمول".

في ضوء ما تقدم، تتمحور الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور الشمول المالي في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030؟

4.منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعد من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال وصف واقع الشمول المالي في المصارف التجارية، وتحليل أثره على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ويستند هذا المنهج الى جمع البيانات من مصادرها وتحليلها احصائياً لاستخلاص العلاقات والنتائج .

5.حدود الدراسة

تنحصر حدود هذه الدراسة في الإطار الموضوعي المتمثل في قياس أثر الشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030). وتقتصر حدودها المكانية على المصارف التجارية الواقعة ضمن نطاق المجلس البلدي صبراتة بالمنطقة الغربية، بينما تمتد حدودها البشرية إلى العاملين بهذه المصارف ممن شملتهم عينة الدراسة وفق الاستبانة المعتمدة. أما حدودها المنهجية فتتمثل في الاعتماد على بيانات ميدانية جمعت بأداة الاستبانة وتحليلها إحصائياً باستخدام الأساليب الملائمة، وبناءً عليه فإن تعميم النتائج يظل مرتبطاً بخصائص العينة وبيئة التطبيق.

6.أهداف الدراسة

1. معرفة دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة2030 .
2. معرفة درجة فهم وإدراك المسؤولين والموظفين بالمصارف التجارية محل الدراسة بماهية الشمول المالي من ناحية، ومفاهيم وأهداف التنمية المستدامة 2030 من ناحية اَخرى.
3. التعرف على درجة مساهمة المصارف التجارية محل الدراسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
4. تقديم توصيات عملية قائمة على الأدلة: بهدف مساعدة صناع القرار والمصارف والهيئات الرقابية في ليبيا على صياغة استراتيجيات وطنية فعالة لتعزيز الشمول المالي كأداة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة.

7. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع محوري في سياسات التنمية المعاصرة، والمتمثل في الربط بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في سياق دولة تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية استثنائية كليبيا.

وتتجلى أهمية الدراسة في المحاور التالية:

الأهمية العلمية: تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية في الأدبيات الاقتصادية الليبية، من خلال الربط بين بين متغيرين غالبًا ما تناولهما الباحثون بشكل منفصل، وهما الشمول المالي والتنمية المستدامة، وتقديم إطار نظري وتطبيقي يجمع بينهما.

الأهمية العملية: توفر الدراسة توصيات قابلة للتطبيق أمام صناع القرار والجهات المالية والتنموية، لتطوير سياسات شمول مالي تراعي العدالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، وتستجيب لاحتياجات الفئات المستبعدة ماليًا.

8. فرضيات الدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في الاتجاه الموجب ما بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- الجانب النظري

أولاً: الشمول المالي

أصل وتطوير مفهوم الشمول المالي

يُعَدّ مفهوم الشمول المالي قديم الجذور، إذ تُرجع بعض الدراسات نشأته إلى الحركة التعاونية في الهند عام 1904، التي جاءت استجابةً لاستغلال وكالات الإقراض غير الرسمية للفلاحين بفوائد مرتفعة، ما دفع إلى المطالبة بخدمات مالية رسمية ميسّرة للفقراء (خالد، 2018، ص3).

وفي الخمسينيات، شجعت الأمم المتحدة الدول على توسيع الخدمات المالية للفئات الأضعف اقتصاديًا، ثم شهدت تسعينات القرن العشرين دراسات مهمة، أبرزها دراسة ليشون وثرفت عام 1993 حول أثر إغلاق أحد البنوك في جنوب شرق إنجلترا على وصول السكان للخدمات المصرفية، مما ساهم في شيوع المصطلح بحلول 1999(العيسوي،2021، ص268). تجدد الاهتمام بالمفهوم عقب الأزمة المالية العالمية 2007، حيث اتخذت دول عدة إجراءات لطرح منتجات مالية منخفضة التكاليف، وتُوجت الجهود بإنشاء التحالف الدولي للشمول المالي الذي يضم 94 دولة و119 مؤسسة لتطوير السياسات وتبادل الخبرات (الشمري، 2018،ص197). حاليًا، يُعد الشمول المالي هدفًا استراتيجيًا لتعزيز الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أبو العز، 2021، ص347).

مفهوم الشمول المالي

يشير الشمول المالي إلى تمكين جميع فئات المجتمع – خاصة المهمشة منها – من الوصول الفعّال إلى مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، مثل الحسابات المصرفية، والادخار، والائتمان، والتحويلات، والتأمين، عبر قنوات رسمية وبأسعار مناسبة، وبطريقة مسؤولة ومستدامة (الشرمان، 2019، ص. 43).

وتؤكد الأدبيات أن الشمول المالي يتضمن أيضًا حماية المستهلكين، وتعزيز الاستقلال المالي والتنمية الاقتصادية، من خلال الشفافية والعدالة في تقديم الخدمات كما يشتمل على نشر الثقافة المالية وتحقيق انتشار جغرافي واسع للخدمات (Awad &Aid, 2018, p 12.).

ورغم اختلاف تعريفات المؤسسات الدولية – مثل البنك الدولي، ومؤسسة الشراكة العالمية للشمول المالي، وصندوق النقد العربي – فإنها تتفق على هدف موحّد هو: إتاحة خدمات مالية عالية الجودة لجميع الأفراد والمؤسسات، مع ضمان حماية حقوق المستفيدين (البنك الدولي، n.d؛ GPFI, 2017, p 6 . ؛ صندوق النقد العربي، 2017، ص. 5).

ويقابل الشمول المالي الإقصاء المالي، الذي يعني حرمان الأفراد من الخدمات المالية لأسباب تتعلق بالجدارة الائتمانية، أو ارتفاع التكلفة، أو ضعف التغطية الجغرافية (بوقيدة وبوعافية، 2018، ص 72). ويُفرّق بين الإقصاء الطوعي – الناتج عن عزوف الأفراد لأسباب ثقافية أو دينية – والإقصاء غير الطوعي الناتج عن غياب أو عدم ملاءمة الخدمات، وهو ما ينبغي أن تركز عليه سياسات الشمول المالي (سالم ويحيى، 2021، ص 125).

أهداف وأهمية تطبيق سياسة الشمول المالي

يرتبط الشمول المالي ارتباطًا وثيقًا بأهداف البنوك المركزية، وبخاصة تعزيز الاستقرار المالي من خلال دمج مختلف شرائح المجتمع في النظام المالي الرسمي وتقليص فجوة المعلومات بين المتعاملين، بما يقلل من مخاطر الائتمان. أما غياب البيانات الكافية حول العوائد والمخاطر المحتملة فيؤدي إلى ارتفاع معدلات التعثر وتهديد الوساطة المالية، بما قد ينعكس سلبًا على السياسة النقدية وسعر الصرف والاستقرار الاقتصادي (زيدان أحمد، 2015، ص 131).

تسعى الدول عبر تبني سياسات الشمول المالي إلى:

1. تيسير الوصول إلى الخدمات المالية لجميع الفئات ونشر الوعي المالي لتحسين الظروف المعيشية (الزيني، 2021، ص 170).
2. حماية حقوق المستهلك المالي عبر تشريعات وضمان الشفافية والعدالة (إلياس، 2015، ص 11).
3. توسيع فرص التمويل لدعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين استخدام الموارد المالية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. (الزيني، 2021، ص 170).

السمات السياسية لتطبيق الشمول المالي حددت الأدبيات مجموعة خصائص لضمان فاعلية الشمول المالي، وهي:

1. الفائدة والملاءمة: اختيار مؤشرات دقيقة ومرتبطة بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية.
2. الاتساق: قابلية المؤشرات للمقارنة زمنياً وجغرافياً.
3. التوازن: معالجة جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية.
4. المرونة: تكييف السياسات والأدوات وفق الخصوصيات المحلية.
5. البراغماتية: استغلال البيانات المتاحة لتقليل التكلفة.
6. الطموح: تحسين جودة المؤشرات وتوسيعها لدعم التنمية طويلة المدى.

وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية الشمول المالي، حيث ساهمت في تسريع التحول الرقمي وزيادة الاعتماد على المعاملات غير النقدية، مما أتاح فرصًا جديدة لإدماج الفئات المستبعدة ماليًا (Barajas et al., 2020, p. 7).

محددات وركائز الشمول المالي :-

يمثل الشمول المالي منظومة متكاملة تتأثر بعدة محددات اقتصادية، تنظيمية، وسلوكية، تسهم في تسهيل أو تقييد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. من أبرز هذه المحددات:

1. تكاليف المعاملات المصرفية تُعد ارتفاع تكلفة المشاركة في النظام المصرفي أحد أهم المحددات السلبية للشمول المالي، وتتمثل هذه التكاليف في الرسوم السنوية العالية، ومتطلبات التوثيق المعقدة، والقيود على فتح الحسابات، والتكاليف الثابتة المرتبطة بالمعاملات (مثل رسوم التحويل، السحب، الصرف). هذه العوائق تؤثر سلبًا على الأفراد ذوي الدخل المحدود وتحد من قدرتهم على الاندماج المالي، مما يخلق فجوة بين فئات المجتمع المختلفة في إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية (خليل، 2015، ص 13).
2. الضمانات والإقراض في حال رغب الأفراد أو أصحاب المشروعات الصغيرة في الدخول إلى النظام الائتماني، يواجهون تحديًا إضافيًا يتمثل في متطلبات الضمانات، حيث تتطلب البنوك تأمينات مالية أو عينية مقابل تقديم الائتمان، وغالبًا لا تتوفر هذه الضمانات للفئات المهمشة. كما أن حجم الضمان المطلوب يؤثر على قيمة القرض المتاح، ويؤدي إلى استبعاد فئات كبيرة من الاستفادة من الائتمان المصرفي (خليل، 2015، ص 13).
3. عدم تماثل المعلومات بين الأطراف من أبرز المشاكل التي تؤثر على فاعلية الشمول المالي أيضًا عدم تماثل المعلومات بين البنوك والعملاء، حيث تفتقر المؤسسات المالية أحيانًا إلى المعلومات الدقيقة حول الجدارة الائتمانية للعملاء، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوساطة المالية وزيادة التباين في شروط الاقتراض من شخص لآخر. وقد يفضل الأفراد أو المؤسسات الصغيرة الامتناع عن الاقتراض تجنبًا للمخاطر المرتفعة أو بسبب ضعف الثقة في النظام المالي (خليل، 2015، ص 13).

ركائز الشمول المالي الاساسية

وفقًا لعبد الرحمن (2019، ص 2)، يقوم الشمول المالي على أربع ركائز رئيسية:

1. حماية المستهلك ماليًا: ضمان حقوق العملاء وتوفير خدمات مالية شفافة وعادلة ومتساوية.
2. دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: عبر تسهيل التمويل، وتبسيط الإجراءات،
3. وتوفير خطوط ائتمان ملائمة.
4. التثقيف والتوعية المالية: رفع وعي الأفراد بالمنتجات والخدمات المصرفية وأساليب الاستفادة منها.
5. الخدمات المالية الرقمية: تعزيز الشمول المالي باستخدام تقنيات الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية، والمنصات المصرفية عبر الإنترنت.

أبعاد قياس الشمول المالي – حسب البنك الدولي (بن رجب، 2018، ص 2–3)

1. استخدام الحسابات المصرفية: نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات رسمية، مع النظر في نوع الحساب، وعدد العمليات، ووسائل الوصول.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. الادخار: نسبة الأفراد الذين ادخروا في مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو في المنزل خلال السنة الماضية.
3. الاقتراض: نسبة المقترضين من مؤسسات مالية رسمية، أو من مصادر تقليدية كالأصدقاء أو العائلة.
4. المدفوعات: استخدام الحسابات لتلقي الأجور أو التحويلات، أو إرسال واستلام الأموال، أو إجراء عمليات مالية عبر الهاتف المحمول.
5. التأمين: نسبة الأفراد المؤمنين على حياتهم أو ممتلكاتهم، بما في ذلك تأمين المزارعين والصيادين ضد المخاطر والكوارث الطبيعية.

تحديات الشمول المالي:-

التحديات التي تواجه الشمول المالي

1. الأمية المالية :- لا يزال مستوى الأمية المالية مرتفعًا، وهو ما يضعف قدرة الأفراد على التعامل مع المؤسسات المالية، ويفسر العزوف عن الخدمات البنكية الرسمية (النقيرة و عبد الحي، 2019، ص 434).
2. ضعف الوعي المصرفي :- عدد كبير من العملاء يفتقر إلى المعلومات الكافية حول كيفية استخدام المنتجات المصرفية بشكل سليم، مما يؤدي إلى مشكلات في السداد أو سوء فهم الإجراءات.
3. ارتفاع تكاليف المعاملات:- وسوء التوزيع الجغرافي تؤدي ارتفاع تكاليف التعامل المالي، إلى جانب تركز البنوك وأجهزة الصراف الآلي في المناطق الحضرية دون الريف والمناطق النائية، إلى حرمان عدد كبير من المواطنين من الخدمات المصرفية الأساسية (النقيرة و عبد الحي، 2019، ص 434).
4. الفقر الحضري وتكلفة الخدمة:- يواجه الفقراء في المدن تحديًا مزدوجًا: فهم غير قادرين على تحمل التكاليف المرتفعة للخدمات المالية، وفي الوقت ذاته لا تُخصص لهم منتجات تتناسب مع طبيعة احتياجاتهم اليومية (Aggarwal, 2014, pp. 564–565).
5. عدم وجود مكاتب ائتمان كافية نقص مكاتب الائتمان أو نظم تصنيف الجدارة الائتمانية يرفع من مخاطر الائتمان، مما يجعل المؤسسات المالية أقل استعدادًا لمنح القروض للفئات الضعيفة.

ثانياً: التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين نتيجة المخاوف البيئية والاقتصادية من النمو غير المنضبط، حيث أشار تقرير دونيلا ميدوز (1972) إلى حدود هذا النمو وفي 1983، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى صياغة مبادئ توازن بين البيئة والتنمية، وتوّج ذلك بتقرير لجنة برونتلاند (1987) الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" (زروخي وآخرون، 2018، ص 85).

هذا المفهوم رسّخ فكرة أن الموارد أمانة للأجيال القادمة، وأكّد البعد الأخلاقي للاستدامة (**Hamadouche & Sofiane, 2020, p**. 176). وفي قمة ريو 1992، اكتسب بعدًا سياسيًا عالميًا (إبراهيمي، 2016، ص 196). وقدّم روبرت سولو (1993) رؤية تركز على تزويد الأجيال المقبلة بالوسائل لتحقيق مستوى معيشة مماثل للحاضر.

تُجمع التعريفات على أن التنمية المستدامة هي عملية تلبي احتياجات الجيل الحالي مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الموارد، وتركز على التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية (قروف، 2019، ص 286). كما تُعد استجابة مسؤولة للتغيرات المجتمعية، بدمج الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية في القرارات الاستراتيجية .

ويرى باحثون أن نجاح التنمية المستدامة يتطلب تقييم المشروعات الاستثمارية بمدى قدرتها على معالجة المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، باستخدام أدوات تحليلية دقيقة (Maksyshko et al. 2020, p. 1). وهي تقوم على التفاعل الإيجابي مع البيئة، وصون الحقوق البيئية للأفراد، وتجنب الممارسات المدمرة مثل تلك المسببة للتغير المناخي.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ترتكز التنمية المستدامة على سبعة مفاهيم جوهرية تشكل إطارًا لفهم العلاقة بين الإنسان والبيئة والاقتصاد والمجتمع:

1. الاعتماد المتبادل (**Interdependence**)

إدراك الترابط بين النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية محليًا وعالميًا، حيث تتجاوز آثار القرارات الحدود الجغرافية، مما يستدعي حلولًا تعاونية (**Zhou et al**., 2021).

2. المواطنة والاشراف (**Citizenship and Stewardship)**

تحمل الأفراد والمجتمعات مسؤولية الاستخدام الرشيد للموارد، والمشاركة الفاعلة في حماية البيئة وتحقيق العدالة البيئية والاجتماعية (**Ahmed, 2015, p. 124; Zidan**, 2019).

3. احتياجات وحقوق الأجيال القادمة (**Needs and Rights of Future Generations**)

مراعاة أثر القرارات الحالية على فرص وموارد الأجيال القادمة، بحيث لا تتحقق احتياجات الحاضر على حساب حقوق المستقبل (WCED, 1987).

4. التنوع (**Diversity**)

احترام التعددية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك التنوع الحيوي والمعرفي، لبناء مجتمعات عادلة وشاملة (**UNESCO**, 2020).

5. جودة الحياة (**Quality of Life**)

تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الحصول على الموارد والخدمات الأساسية، مع التركيز على رفاهية الإنسان وليس النمو الاقتصادي فقط (Medhat & Mohamed, 2017, p **112).**

6. عدم اليقين والاحتياطيات (**Uncertainty and Precaution**)

تبني سياسات قائمة على مبدأ الحيطة في التعامل مع الأنظمة المعقدة وغير المتوقعة، خصوصًا في ظل التغيرات المناخية .

7. التغير المستدام(**Sustainable Change**)

إدراك محدودية الموارد، وضرورة إجراء تغييرات جذرية في أنماط الاستهلاك والإنتاج، تشمل القيم والممارسات والمؤسسات، وليس التكنولوجيا فقط .

الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة

تتسم التنمية المستدامة بجملة من الخصائص التي تُميزها عن غيرها من المفاهيم التنموية التقليدية، والتي تجعلها أكثر شمولًا وإنصافًا واستشرافًا للمستقبل:

1 **البعد الزمني الطويل**(**Long-term Perspective**) تعد التنمية المستدامة ذات طابع زمني بعيد المدى، حيث تركز على التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية، وادارة الموارد الحالية بطريقة تسمح بتلبية احتياجات الأجيال القادمة، مع توظيف أدوات التخطيط الاستراتيجي والتحليل المستقبلي (Meadows et al**.,** 1972).

2 **تلبية احتياجات الاجيال القادمة** من أهم خصائص التنمية المستدامة عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو استغلالها بشكل مفرط، إذ تسعى لضمان استمرار توفر هذه الموارد للأجيال القادمة، ما يجعلها في صميم، العدالة البيئية والزمنية (GROFF,2019,P.286).

3 **التكامل المنظومي** (**Integration Systemic**) تعني أن التنمية المستدامة تتطلب تنسيقًا بين أبعاد متعددة، تشمل السياسات الاقتصادية، والتقنيات المستخدمة، وسلوكيات الأفراد، مع وضع البيئة كعنصر محوري في كل نشاط تنموي .

4 **التركيز على العنصر البشري** يتصدر الإنسان مركز الاهتمام في التنمية المستدامة، إذ تهتم هذه الأخيرة بمحاربة الفقر، وتعزيز المساواة، ، والتمكين الاجتماعي، وتوفير بيئة صحية عادلة لكل شرائح المجتمع، لا سيما الفئات المهمشة (Sachs,2015**)**

5 احترام التنوع الثقافي والاجتماعي تُراعي التنمية المستدامة الخصوصيات الثقافية والدينية والحضارية للمجتمعات، مما يجعلها إطارًا مرنًا يمكن تكييفه بحسب السياق المحلي دون المساس بمبادئها العامة .(UNDP,2022)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة، من خلال تكامل أبعادها الثلاثة: النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة (سيد أحمد محمدين، 2019، ص7).

وفي 25 سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "أجندة 2030" التي تضمنت 17 هدفًا (**SDGs**) تمثل إطارًا عالميًا لتحقيق تنمية شاملة لا تترك أحدًا خلف الركب، وتركز على حقوق الإنسان، السلم، وحماية البيئة أبرز الأهداف (سالم ,زيدان ، 2019، ص125):

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله.
2. القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي عبر نظم زراعية مستدامة.
3. الصحة الجيدة والرفاه، بالحد من الوفيات وتحسين النظم الصحية.
4. التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع.
5. المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
6. المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع وبشكل مستدام.
7. طاقة نظيفة وبأسعار ميسورة.
8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية.
10. الحد من أوجه عدم المساواة.
11. من ومجتمعات محلية مستدامة.

تشكل هذه الأهداف إطارًا عمليًا للدول من خلال مؤشرات كمية ونوعية، قائمة على الشراكة والتعاون الدولي، لضمان تحسين جودة الحياة واستدامة الموارد.

تطبيقات التنمية المستدامة في الشمول المالي في ليبيا

تُعد التنمية المستدامة إطارًا استراتيجيًا عالميًا يهدف إلى إحداث توازن دقيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وقد اكتسب هذا التوجه أهمية متزايدة في السياسات الوطنية والدولية، لاسيما منذ اعتماد أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 التي تضمنت سبعة عشر هدفًا و169 غاية، تسعى إلى تحقيق تقدم عالمي منصف ومستدام (United Nations, 2015).

في هذا السياق، برز الشمول المالي كأداة جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يمثل مدخلًا استراتيجيًا لإدماج الفئات المهمشة والضعيفة اقتصاديًا ضمن النظام المالي الرسمي، مما يعزز الاستقرار المالي، ويحفز النمو الاقتصادي العادل، ويحد من الفقر والتهميش. ولا يقتصر الشمول المالي على إتاحة الخدمات المصرفية التقليدية، بل يشمل أيضًا توفير أدوات الادخار، وخدمات التأمين، والدفع، والتمويل بشروط شفافة وعادلة، مع تركيز خاص على الفئات منخفضة الدخل، والنساء، والشباب، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم، يسهم الشمول المالي بشكل مباشر في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر (الهدف 1)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، وتعزيز النمو الاقتصادي والعمل اللائق (الهدف 8)، وتقليص أوجه عدم المساواة (الهدف 10) (Demirgüç-Kunt et al., 2018).

أما في الحالة الليبية، فإن العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة تتسم بقدر كبير من الإلحاح والتعقيد، نظرًا للتحديات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه البلاد منذ عام 2011. فقد أثرت النزاعات المسلحة والانقسام السياسي على استقرار القطاع المصرفي، وتسببت في تراجع فرص الحصول على الخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية والجنوبية. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا في ليبيا تقل عن 25%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الجوار، بما يعكس فجوة واضحة في الشمول المالي (World Bank, 2021).

وتتجلى آثار هذه الفجوة في ضعف مساهمة القطاع المالي في تمويل المشروعات الإنتاجية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن محدودية دوره في تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات المستبعدة ماليًا. فالمرأة الليبية، على سبيل المثال، ما زالت تواجه صعوبات في الحصول على التمويل

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والخدمات المصرفية، رغم أن تمكينها اقتصاديًا يعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق المساواة بين الجنسين (Zidan, 2019). كما يواجه الشباب تحديات مماثلة تحول دون قدرتهم على إطلاق مشروعاتهم الخاصة والمشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي.

ويضاف إلى ذلك أن الاقتصاد الليبي يعتمد بصورة مفرطة على قطاع النفط، مع ضعف في التنويع الاقتصادي وانكماش في القطاع الخاص، وهي عوامل تحد من قدرة الشمول المالي على تحقيق أثر واسع النطاق في أهداف التنمية المستدامة. كما أن الفساد الإداري، وضعف البنية التحتية الرقمية، وغياب إطار قانوني وتنظيمي موحد بين مصرف ليبيا المركزي في طرابلس ونظيره في البيضاء، تشكل عوائق أمام بناء نظام مالي شامل ومتكامل.

ورغم هذه التحديات، فقد شهدت ليبيا بعض المبادرات الواعدة، مثل مشروع الدفع الإلكتروني الذي أطلقه مصرف ليبيا المركزي بالتعاون مع شركات التقنية المالية، ويهدف إلى تعزيز الدفع غير النقدي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرقمية، مما قد يسهم في تقليص الفجوة المالية ورفع كفاءة المعاملات. كما تعمل بعض المصارف على تطوير برامج للتمويل الأصغر تستهدف الفئات غير المخدومة ماليًا، كخطوة نحو دمجها في المنظومة المصرفية الرسمية.

ولتحقيق الشمول المالي كمدخل للتنمية المستدامة في ليبيا، فإن الأمر يتطلب سياسات متكاملة ترتكز على:

- تمكين المرأة والشباب ماليًا، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية.
- تحسين البنية التحتية التكنولوجية والقانونية.
- ضمان الاستقرار السياسي والمؤسسي لتعزيز الثقة في النظام المالي.
- إطلاق حملات توعية لنشر الثقافة المالية وتقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي.

كما يُوصى بتعزيز الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي، وتوحيد السياسات النقدية على مستوى البلاد، وتشجيع الابتكار المالي عبر دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، وتيسير حصولها على التراخيص اللازمة لتقديم حلول مرنة وآمنة. ويُعد التعاون الدولي مع المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية فرصة مهمة للاستفادة من التجارب الرائدة في مجالي الشمول المالي والتنمية المستدامة.

إن الربط بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في ليبيا ليس مجرد خيار اقتصادي، بل ضرورة تنموية تمس استقرار الدولة ومستقبلها، إذ يسهم توسيع قاعدة المشاركة المالية في تعزيز النمو المتوازن، وتقليص الفوارق الاجتماعية، وتحقيق الأهداف الوطنية المنسجمة مع أجندة 2030، مما يجعل الاستثمار في الشمول المالي استثمارًا في الاستقرار والبناء والتنمية طويلة الأمد.

ـ الدراسة الميدانية.

منهج الدراسة.

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والدراسات السابقة من كتب، مجلات، رسائل وأطروحات في تكوين الاطار النظري للدراسة وجمع البيانات الثانوية ، في حين تم الاعتماد كليا على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الاولية في القسم العملي وتم استخدم المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مجموعة من التحاليل الاحصائية حيث تم استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss.

مجتمع الدراسة.

يشمل مجتمع هذه الدراسة الأصلي في جميع العاملين بالمصارف التجارية العاملة في نطاق المجلس البلدي صبراتة والمتمثلة في مصرف الجمهورية الاثار والمدينة والوكالة المستشفى والوكالة سوق العلالقة حيث تم الاعتماد على اسلوب المسح الشامل لتحديد حجم العينة وذلك لصغر حجم المجتمع ، حيث تم توزيع (53) استبيانة استمارة واسترجاع (48) استمارة وستبعده (4) استمارة واخضاع (44) استمارة للتحليل الاحصائي من خلال الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية Spss.

أداة الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة، قامت الباحثة بتصميم أداة البحث والذي كان بعنوان: "دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ".

اشتملت الاداة على محورين: تضمن المحور الاول المتغير المستقل الشمول المالي وتضمن (4) عبارات

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والبعد الثاني مسؤولية الادارة العليا وتضمن (12) عبارات وتضمن المحور الثاني المتغير التابع للدراسة والمتمثل في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتضمن (13) عبارات.

الصدق الظاهري لأداء:

لضمان جودة الأداة البحثية والتحقق من الصدق الظاهري (Face Validity)، عُرضت الاستبانة في مسودتها الأولية على لجنة من الخبراء والمختصين الأكاديميين بالجامعات الليبية، بالإضافة إلى ممارسين مهنيين من ذوي الخبرة في قطاع المصارف التجارية. وقد استهدف هذا الإجراء استقصاء مرئياتهم حول مدى كفاية الفقرات وتمثيلها لأبعاد الدراسة، وقياس مواءمتها للبيئة المصرفية الليبية. وفي ضوء المقترحات العلمية والمهنية المستلمة، أُجريت التعديلات اللازمة لتطوير الأداة، مما أضفى عليها صبغةً نهائية تتسم بالدقة والشمولية.

صدق المقياس (الاتساق الداخلي):

يُقصد بـ الاتساق الداخلي (Internal Consistency) درجة ترابط وتجانس كل مفردة من مفردات الاستبيان مع المحور الذي تندرج تحته. وللتحقق من هذه الخاصية، قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام معامل ارتباط 'بيرسون' (Pearson Correlation). ويهدف هذا الإجراء الإحصائي إلى التأكد من أن جميع الفقرات تصب في قياس مفهوم موحد، مما يعزز من قوة البناء الهيكلي للأداة.

المتغير المستقل : الشمول المالي.

تُظهر معطيات الجدول (1) قيم معاملات الارتباط بين فقرات المحور الأول والدرجة الكلية المنتمية إليه، حيث كشفت النتائج أن كافة المعاملات المحتسبة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة تقل عن مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha \leq 0.05$). ويُعد هذا الارتباط القوي مؤشراً جوهرياً على تمتع فقرات هذا المجال بصدق اتساق داخلي مرتفع، مما يؤكد قدرتها العالية على قياس الظاهرة المستهدفة بدقة.

جدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية

ت	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	الشمول المالي		
1	يسهل الشمول المالي الوصول الى الخدمات المالية بكل سهولة ويسر	0.609	0.000
2	يتيح الشمول المالي استخدام الخدمات المالية الرقمية مثل التطبيقات المصرفية عبر الهاتف بسهولة	0.734	0.002
3	يقلل الشمول المالي من تكلفة الخدمات المالية والمصرفية	0.699	0.000
4	يعزز النظام المالي المحلي استخدام الشمول المالي بالمؤسسات المالية المؤجدة فيه	0.812	0.000
5	يسهل الشمول المالي الحصول على قروض او تمويل عند الحاجة	0.790	0,001
6	هناك وعي كاف حول أهمية الشمول المالي وفوائده بين أفراد المجتمع	0.701	0.003
7	يسهل الشمول المالي استخدام الخدمات المالية المتاحة	0.844	0.000
8	يوفر الشمول المالي للمؤسسات المالية الكثير من الجهد والوقت في الوصل لمعلومات كافية.	0.906	0.000
9	يساعد الشمول المالي المصارف في تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض أو غير الرسمية.	0.861	0.000
10	يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المجتمع.	0.683	0.001
11	تساهم السياسات الحكومية والتنظيمات في دعم جهود المصارف نحو تحقيق الشمول المالي	0.822	0.000
12	يساعد الشمول المالي المؤسسات المصرفية المندمجة على حل المشاكل والعثرات المالية العالمية الكبرى	0.655	0.000

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

-المتغير التابع: تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

تُشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول (2) إلى قيم معاملات الارتباط بين فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور ذاته؛ حيث اتضح أن جميع هذه المعاملات تتمتع بـ دلالة إحصائية عند مستوى (0.000)، وهي قيمة أدنى من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وتؤكد هذه النتائج تمتع فقرات هذا المجال بـ اتساق داخلي مرتفع، مما يبرهن على صدق الأداة وقدرتها الفائقة على قياس المتغيرات التي صُممت لأجلها."

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية

ت	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	متغير تحقيق اهداف التنمية المستدامة .		
1	يعزز الشمول المالي الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة التي تعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المجتمع.	0.780	0.000
2	يساهم الشمول المالي في تحقيق انماط الرفاهية والمعيشية الصحية لجميع الاعمار ليضمن التطوير والتقنية في الابتكارات المهنية التي تعتبر من متطلبات التنمية المستدامة.	0.643	0.000
3	يعزز الترابط بين القطاعات المختلفة في الحصول على المواد الخام الرخيصة والمدعومة من الدولة.	0.691	0.000
4	يساعد على تمويل وتطوير الانتاج وتسويقه ووضع خطط استراتيجية طويلة الامد لتحقيق الاستدامة.	0.729	0.000
5	يسهم بشكل كبير في نجاح المشاريع البيئة الصغيرة والمتوسطة ، كما يعمل على ادارة وحماية الموارد الطبيعية المستخدمة.	0.774	0.000
6	يساعد على تطوير خط الانتاج وزيادة عدد وحدات الانتاج وفتح فروع جديدة من اجل المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.	0.677	0.000
7	يسعى الي التطوير المهني والمحافظة على التراث والمواريث الثقافية والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات العصر.	0.777	0.001
8	يحقق اهداف التنمية المستدامة في ابعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة على نحو توازن متكامل.	0.683	0.002
9	يساهم في انشاء المشروعات الغير مضرة للبيئة حيث أنها ليس لديها مخلفات وهي إحدى مقومات التنمية المستدامة	0.991	0.000
10	يساعد على الدعم المادي الكبير من قبل جهات التمويل وعليه يجب على المصارف تمويل هذه المشروعات عن طريقه.	0.804	0.000
11	يحقق للمشروعات المساواة والعدالة والرفاهية وهي من ركائز التنمية المستدامة ، حيث يمكن ان يتشارك اكثر من شخص فيه	0.737	0.000
12	يعزز عمل المراءة وهي احد الركائز الهامة في المجتمع من اجل التنمية المستدامة	0.760	0.000
13	يعمل على أنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع التنمية المستدامة البيئة	0.711	0.001

-موثوقية الأداة:(Reliability)

يُقصد بالثبات مدى دقة أداة القياس وقدرتها على تقديم نتائج مستقرة ومتسقة عند تكرار تطبيقها في ظروف مماثلة. وللتحقق من ذلك، اعتمد الباحث **معامل 'ألفا كرونباخ '**لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، ومدى انسجام إجابات العينة في قياس المفهوم ذاته. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 و1)؛ حيث يشير الصفر إلى انعدام الارتباط تماماً، بينما يمثل الواحد الصحيح أعلى درجات الاتساق التام. ومن الناحية المنهجية، تُعد القيمة **(0.60)**الحد الأدنى المقبول للثبات، في حين يعكس النطاق ما بين **0.70 إلى 0.80** مستوى ثبات جيد جداً، وكلما تجاوزت القيمة هذا المدى تعززت موثوقية الأداة، كما هو موضح في الجدول رقم 4.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول رقم (4) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المتغيرات	المجموع	
	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
المتغير المستقل: الشمول المالي	**12**	**0.827**
المتغير التابع : تحقيق اهداف التنمية المستدامة	**13**	**0.903**
الثبات الكلي لمتغيرات الدراسة	25	0.860

تُظهر نتائج الجدول رقم (4) أن أداة الدراسة تتمتع بمستويات موثوقية عالية؛ حيث بلغت قيمة معامل 'ألفا كرونباخ' للمتغير المستقل (الشمول المالي) (0.827)، بينما سجل المتغير التابع (تحقيق أهداف التنمية المستدامة) قيمة مرتفعة بلغت (0.903). وقد استقر معامل الثبات الكلي لمتغيرات الدراسة عند (0.860)، وهي مؤشرات تعكس درجة ثبات 'ممتازة' وتتجاوز بكثير الحدود الدنيا المقبولة إحصائياً. وبناءً على هذه المعطيات، تأكدت الخصائص السيكومترية للمقياس من حيث الصدق والثبات، مما يمنح الباحث الثقة الكاملة في صلاحية الأداة لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

وصف متغيرات الدراسة :

توصف متغيرات الدراسة في هذا الجزء بمقاييس النزعة المركزية، ممثلة بالوسط الحسابي، ومقاييس التشتت المطلق، ممثلة بالانحراف المعياري، كما يأتي:

ـ المتغير المستقل: الشمول المالي.

تَمَّ قياس متغير 'الشمول المالي' عبر اثنتي عشرة فقرة؛ ويستعرض الجدول الآتي البيانات الوصفية لهذه الفقرات متمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى رصد الاتجاه العام لاستجابات أفراد العينة لكل فقرة، مما يوضح الأهمية النسبية لدرجة توافر أبعاد هذا المتغير.

الجدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير : الشمول المالي

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اتجاه أفراد العينة
يسهل الشمول المالي الوصول الى الخدمات المالية بكل سهولة ويسر	**3.02**	**1.103**	10	ايجابي
يتيح الشمول المالي استخدام الخدمات المالية الرقمية مثل التطبيقات المصرفية عبر الهاتف بسهولة	**3.46**	**1.093**	5	ايجابي
يقلل الشمول المالي من تكلفة الخدمات المالية والمصرفية	**2.96**	**1.234**	11	ايجابي
يعزز النظام المالي المحلي استخدام الشمول المالي بالمؤسسات المالية المؤجدة فيه	**3.40**	**1.241**	7	ايجابي
يسهل الشمول المالي الحصول على قروض او تمويل عند الحاجة	**3.67**	**1.044**	4	ايجابي
هناك وعي كاف حول أهمية الشمول المالي وفوائده بين أفراد المجتمع	**3.88**	**1.091**	1	ايجابي
يسهل الشمول المالي استخدام الخدمات المالية المتاحة	**2.89**	**1.131**		ايجابي
يوفر الشمول المالي للمؤسسات المالية الكثير من الجهد والوقت في الوصل لمعلومات كافية.	**3.14**	**1.221**	9	ايجابي
يساعد الشمول المالي المصارف في تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض أو غير الرسمية.	**2.94**	**1.109**	12	ايجابي
يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المجتمع.	**3.77**	**1.261**	2	ايجابي
تساهم السياسات الحكومية والتنظيمات في دعم جهود المصارف نحو تحقيق الشمول المالي	**3.24**	**1.073**	8	ايجابي
يساعد الشمول المالي المؤسسات المصرفية المندمجة على حل المشاكل والعثرات المالية العالمية الكبرى	**3.43**	**1.411**	6	ايجابي
الشمول المالي	**3.12**	**1.230**		ايجابي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

"تُشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5) إلى تصدر الفقرة القائلة بوجود 'وعي كافٍ حول أهمية الشمول المالي وفوائده' للمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري (1.91)، وهو ما يعكس إدراكاً مجتمعياً ملموساً لمزايا هذا المتغير. وفي المقابل، جاءت الفقرة المتعلقة بدور الشمول المالي في 'تصميم منتجات تلبي احتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض' في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.94). وبشكل عام، وبالنظر إلى المتوسط الحسابي العام للمتغير البالغ (3.12)، نجد أنه يتجاوز الأوساط النظرية المحايدة، مما يؤكد أن التوجه العام لأفراد العينة نحو الشمول المالي يتسم بـ الإيجابية والقبول."

ب- متغير تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

تم قياس متغير تحقيق اهداف التنمية المستدامة بثلاثة عشر عبارة والجدول التالي يبين عبارات قياس هذا المتغير والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى اتجاه أفراد العينة.

الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير : تحقيق اهداف التنمية المستدامة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	اتجاه أفراد العينة
يعزز الشمول المالي الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة التي تعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المجتمع.	**3.22**	**1.024**	5	ايجابي
يساهم الشمول المالي في تحقيق انماط الرفاهية والمعيشية الصحية لجميع الاعمار ليضمن التطوير والتقنية في الابتكارات المهنية التي تعتبر من متطلبات التنمية المستدامة.	**3.09**	**1.113**	7	ايجابي
يعزز الترابط بين القطاعات المختلفة في الحصول على المواد الخام الرخيصة والمدعومة من الدولة.	**3.27**	**1.042**	4	ايجابي
يساعد على تمويل وتطوير الانتاج وتسويقه ووضع خطط استراتيجية طويلة الامد لتحقيق الاستدامة.	**2.95**	**1.073**	11	ايجابي
يسهم بشكل كبير في نجاح المشاريع البيئة الصغيرة والمتوسطة ، كما يعمل على ادارة وحماية الموارد الطبيعية المستخدمة.	**2.88**	**1.109**	13	ايجابي
يساعد على تطوير خط الانتاج وزيادة عدد وحدات الانتاج وفتح فروع جديدة من اجل المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي.	**3.80**	**1.207**	3	ايجابي
يسعى الي التطوير المهني والمحافظة على التراث والمواريث الثقافية والعمل على تطويرها بما يتماشى مع متطلبات العصر.	**2.99**	**1.089**	10	ايجابي
يحقق اهداف التنمية المستدامة في ابعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة على نحو توازن متكامل.	**3.87**	**1.220**	1	ايجابي
يساهم في انشاء المشروعات الغير مضرة للبيئة حيث أنها ليس لديها مخلفات وهي إحدى مقومات التنمية المستدامة	**3.17**	**1.231**	6	ايجابي
يساعد على الدعم المادي الكبير من قبل جهات التمويل وعليه يجب على المصارف تمويل هذه المشروعات عن طريقه.	**3.06**	**1.046**	8	ايجابي
يحقق للمشروعات المساواة والعدالة والرفاهية وهي من ركائز التنمية المستدامة ، حيث يمكن ان يتشارك اكثر من شخص فيه	**2.83**	**1.103**	2	ايجابي
يعزز عمل المراءة وهي احد الركائز الهامة في المجتمع من اجل التنمية المستدامة	**3.04**	**1.113**	9	ايجابي
يعمل على أنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع التنمية المستدامة البيئة	**2.90**	**1.117**	12	ايجابي
تحقيق اهداف التنمية المستدامة	**3.11**	**1.218**		ايجابي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة التي تنص على يحقق اهداف التنمية المستدامة في ابعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة على نحو توازن متكامل. حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (**3.87**) وانحراف معياري (**1.220**)، مما يدل على أن يحقق اهداف التنمية المستدامة في ابعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة على نحو توازن متكامل. في حين حصلت الفقرة التي تنص على يسهم بشكل

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كبير في نجاح المشاريع البيئة الصغيرة والمتوسطة ، كما يعمل على ادارة وحماية الموارد الطبيعية المستخدمة على المرتبة الاخيرة . من بين جميع فقرات هذا المتغير، بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (1.109)، وبمقارنة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير **تحقيق اهداف التنمية المستدامة** بالوسط النظري المعتمد في الدراسة نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المتغير **تحقيق اهداف التنمية المستدامة** كانت ايجابية ، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمتغير **تحقيق اهداف التنمية المستدامة** (**3.11**) وبانحراف معياري (**1.218**)، مما يؤكد أن اتجاهات أفراد العينة حول متغير **تحقيق اهداف التنمية المستدامة** كانت ايجابية.

- اختبار فرضيات الدراسة.

- الفرضية الرئيسية للدراسة.

- يوجد اثر ذو دلالة احصائية وعلى مستوى الدلالة ≤ 0.05 بين الشمول المالي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030في مجتمع الدراسة.

من أجل التحقق من صحة فرضية الدراسة، تم توظيف تحليل الانحدار(Regression Analysis) ، والاعتماد على قيمة اختبار (F) الناتجة عنه؛ وذلك لتقييم مدى معنوية العلاقة والأثر بين الشمول المالي كمتغير مستقل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 كمتغير تابع. وقد أُجري الاختبار عند مستوى دلالة إحصائية(α=0.05) لتحديد ما إذا كان للشمول المالي قدرة تفسيرية دالة في المتغير التابع ضمن السياق محل الدراسة، ويستعرض الجدول رقم (10) النتائج التفصيلية لهذا التحليل.

الجدول رقم (7) نتائج اختبار الانحدار و اختبار F الناتج عنه

الارتباط R	الارتباط المصحح R^2	F	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
0.846	0.715	123.886	0.000	قبول

أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (123.886)، وبمستوى دلالة احتمالية قدره (0.000)، وهي قيمة أدنى بكثير من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وتبرهن هذه النتيجة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية جوهرية بين الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في البيئة محل الدراسة. وبناءً عليه، يتم قبول الفرضية التي تقضي بوجود أثر معنوي للشمول المالي في التنمية المستدامة. كما كشف معامل التحديد (R^2$$) أن المتغير المستقل يمتلك قدرة تفسيرية عالية؛ حيث يفسر ما نسبته (72%) من التباين الحاصل في المتغير التابع، مما يؤكد الدور المحوري للشمول المالي كركيزة أساسية في بلوغ غايات التنمية المستدامة.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج للدراسة

1. أكدت الدراسة وجود دور كبير وفعال للشمول المالي في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
2. أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة، حيث يفسر الشمول المالي ما مقداره 72% من التباين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
3. أشارت الدراسة إلى أن مستويات الشمول المالي في ليبيا لا تزال متدنية مقارنة بالمتوسط الإقليمي والدولي، حيث يمتلك أقل من 25% من البالغين حسابات مصرفية .
4. أظهرت النتائج وجود وعي كافٍ بين أفراد العينة (الموظفين) حول أهمية الشمول المالي وفوائده للمجتمع .
5. توصلت الدراسة إلى أن هناك قصوراً في مساهمة الشمول المالي نتيجة تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، وضعف الثقافة المالية .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانياً: توصيات للدراسة

1.ضرورة مساعدة صناع القرار والمصارف في ليبيا على وضع استراتيجيات وطنية فعالة لتعزيز الشمول المالي كأداة للتنمية الشاملة .

2.التوصية بتحسين البنية التحتية التكنولوجية وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية والمحافظ الإلكترونية لتقليص الفجوة المالية .

3.إطلاق حملات توعية مكثفة لرفع مستوى الوعي المصرفي وتقليل الاعتماد على القنوات المالية غير الرسمية .

4.توفير منتجات وخدمات مالية مخصصة للفئات ذات الدخل المنخفض، والنساء، والشباب، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

5.تعزيز الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي وتوحيد السياسات النقدية على مستوى البلاد لضمان الاستقرار والثقة في النظام المالي.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. أبو العز، ن. أ. (2019). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية. مجلة السياسة والاقتصاد،11(10)، 349.–248
2. أحمد، هـ. س. ز. (2019). الشمول المالي وأثره على الاستقرار المالي والاقتصادي في مصر: دراسة مقارنة. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد خاص بالمؤتمر الثالث، 1، 122.
3. إبراهيمي، ن. (2016). الصحة: أهم الأهداف العالمية للتنمية البشرية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية،(44) ، 196.
4. إلياس، ك. (2015). مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، 33(3)، 11.
5. البنك الدولي. (بدون تاريخ). الشمول المالي. تم الاسترجاع من www.albankaldawli.org
2. بن رجب، ج. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي،**3.–2**
3. بوقيدة، م.، & بوعافية، ر. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيسي علي البليدة 2، (18)، 72.
4. تحرير: أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، 17–26.
5. حمدوش، و. (2017، مايو). مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة الدول العربية. بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي الثاني، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، 124–126.
6. حسين، ر. أ. م. (2020). أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 50(4)، 477.
7. الزيني، أ. ف. م. (2021). دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري (الواقع وآفاق المستقبل). المجلة القانونية، كلية الحقوق فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، 9(1)، 170–171.
8. السن، ع. ع. (2019). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية،5(2) ، 19.–17
9. الشمري، أ. ع. ج. (2018). الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية. مجلة الكلية الإسلامية،197.
10. سعدوني، م. م. (2020). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، (52)، 202–312.
11. سالم، ي. إ.، & يحيى، ه. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث، 21(1)، 125.
12. سلام، أ. م. (2022). قياس أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على منصات خدمية خاصة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(3/1)، 1048–1049.
13. شطاء، م. ع. م. (2020). الآثار التنموية للشمول المالي: دراسة مقارنة وتطبيقية على مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، (73)، 826–829.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

14. صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. سلسلة إصدارات صندوق النقد العربي، (77)، 5.
15. عشري، م. ع. (2018). الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية: حالة مصر. مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 509(531–532)، 224–228.
16. غربي، ع. ع. (2019). فجوة الشمول المالي والمصرفية في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي. مجلة بيت المشورة، **(10)**، **37.**
17. قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم 194 لسنة 2020. (2020). الجريدة الرسمية، العدد 27 مكرر (و)، 15 سبتمبر 2020.
18. زيدان، ه. س. أ. (2019). التنمية المستدامة ودورها في تحقيق الشمول المالي: دراسة تحليلية. مجلة دراسات اقتصادية، 13(2)، 122–135.

المراجع الأجنبية

1. Ahmed, F. K. (2015). Sustainable development: Concepts and indicators. Cairo: Dar Al-Fikr.
2.Barajas, A., Cihak, M., Sahay, R., & Mitra, S. (2020). Financial inclusion: What have we learned so far? What do we have to learn? IMF Working Paper, 7.
3.Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. World Bank Publications. https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1259-0
4.Emas, R. (2015). The concept of sustainable development: Definition and defining principles. Brief for GSDR, Florida International University, 2.
5.Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (2017). Financial inclusion action plan. Retrieved from www.gpfi.org.
6. .Groff, S. (2019). Impact of integrated quality, environment, and safety
systems on achieving sustainable development dimensions: Case study of Fertial, Annaba. Economic and Administrative Research Journal, 13(2), 286.
7.Maksyshko, I., Kharazishvili, Y., Semiv, L., & Mishenin, E. (2020). Method of investment projects evaluation for territorial communities taking into account the concept of sustainable development. The International Conference on Sustainable Futures: Environmental, 8.Technological, Social and Economic Matters (ICSF 2020), Web of Conferences, 166, 1.
9.Meadows, D. H., Meadows, D. L., Randers, J., & Behrens, W. W. (1972). The limits to growth. Club of Rome.
10.Musau, S., Muathe, S., & Mwangi, L. (2018). Financial inclusion, bank competitiveness and credit risk of commercial banks in Kenya. International Journal of Financial Research, 9(1), 204. https://doi.org/10.5430/ijfr.v9n1p204
11.Rebbouh, H. (2020). Promoting energy efficiency in the building sector as a mechanism for mainstreaming sustainable development. 12.Entrepreneurial Journal of Business Economics, Hassiba Ben Bouali University, 89.
Sachs, J. D. (2015). The age of sustainable development. Columbia13
University Press.
14.Singh, R., & Roy, S. (2015). Financial inclusion: Critical assessment of its concepts and measurement. Asian Journal of Research in Business Economics and Management, 5(1), 13.
15.United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development. United Nations. https://sdgs.un.org/2030agenda
16.UNDP. (2022). Human development report 2022: Uncertain times, unsettled lives. United Nations Development Programme.
17.UNESCO. (2020). Education for sustainable development: A roadmap. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
18.WCED (World Commission on Environment and Development). (1987). Our common future. Oxford University Press.
World Bank. (2021). Libya economic monitor. The World Bank Group. https://www.worldbank.org/en/country/libya
19.Zhou, G., Ma, X., Tian, Z., Zhang, Y., & Lin, J. (2021). Interdependence of economic and environmental systems: A global analysis. Ecological Economics, 180, 106880.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).